الأمم المتحدة

A/C.2/59/SR.32

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون

Distr.: General
8 March 2005
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الثانية والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الإثنين ، ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد بلاريزو . . . . . (بيرو)

المحتويات

البند ٩١ من جدول الأعمال: السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية (تابع)

البند ٨٥ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة (تابع)

(ب) مواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (تابع)

(ج) الاستراتيجية الدولية للحدّ من الكوارث (تابع)

البند ٨٩ من جدول الأعمال: القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى

(أ) تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر ١٩٩٧-٢٠٠٦

(ب) المرأة في التنمية

(ج) التعاون في ميدان التنمية الصناعية

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

04-60533 (A)

0460533

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٩١ من جدول الأعمال: السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية (تابع) ((Chap.I) A/59/3 و A/59/89-E/2004/21)

١ - **الرئيس:** طلب إلى وفد فلسطين الذي يتمتع بمركز المراقب أن ينقل إلى الشعب الفلسطيني تعازي اللجنة بمناسبة وفاة زعيمهم.

٢ - **السيد علوجان** (البحرين): قال إن القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي يقضيان بأن لا تمارس سلطة الاحتلال السيادة على الأرض المحتلة وعليها التزام بأن تحترم الملكية الثقافية وغيرها من أنواع الملكية.

٣ - وأضاف قائلا إن حكومته تشعر بالقلق لتقصير إسرائيل في احترام قرارات الأمم المتحدة وغيرها من الصكوك الدولية، وعرقلتها لمبادرات السلام الدولية، ومواصلة ضمها للأرض العربية منذ عام ١٩٦٧، ونشر المستوطنات، واستغلالها الموارد الطبيعية، بما في ذلك موارد المياه والأرض الزراعية والأراضي السكنية، وفرض التقييدات على التنقل بين المدن والقرى الفلسطينية وإنشاء نقاط التفتيش وغير ذلك من الإجراءات، وكلها تنكر حقوق الإنسان والحريات الأساسية بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة وتنتهك قرار الجمعية العامة ٢٢٩/٥٨ الذي يعيد التأكيد على الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني وسكان الجولان السورية المحتلة على مواردهم الطبيعية، بما في ذلك الأرض والمياه، ويدعو إسرائيل بصفتها سلطة الاحتلال إلى عدم استغلال الموارد الطبيعية أو تتسبب في فقدها أو نضوبها أو تعريضها للخطر في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل.

٤ - وأضاف قائلا إن أخطر انتهاكات إسرائيل ترتبط باستمرار نشاط الاستيطان في فلسطين المحتلة وفي الجولان العربي السوري المحتل، وخصوصا المناطق المأهولة فعلا والتي طُرد منها سكانها بالقوة دون مراعاة للصكوك الدولية وانتهاكا لقرار مجلس الأمن ٤٦٥ (١٩٨٠) الذي أعلن أن المستوطنات غير مشروعة ودعا إلى تفكيك المستوطنات القائمة. وقال إن الموقف ازداد تعقيدا بسبب الزيادة في عدد السكان المشردين-المقدّر عددهم ما بين ١٣ ٠٠٠ و ١٦ ٠٠٠ في عام ٢٠٠٣- الذين شردوا بالقوة نتيجة لما قامت به إسرائيل من نزع ملكية أراضيهم.

٥ - واستطرد قائلا إن أعمال التشييد في الجدار العازل، رغم الرأي الاستشاري الذي أصدرته أخيرا محكمة العدل الدولية بخصوص عدم شرعية هذا الجدار العازل الذي تقوم إسرائيل ببنائه، استمرت حول القدس وفي الضفة الغربية داخل المنطقة الخضراء. ويفصل الجدار العازل الأرض الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة وقد ساهم بدرجة كبيرة في تفاقم حالة السكان.

٦ - وقد عرض تقرير أعدته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) (A/38/75-E/2003/21) صورة مُقنعة للصعوبات التي يعانيها الشعب الفلسطيني، بما في ذلك ازدياد الفقر والبطالة، نتيجة للممارسات الإسرائيلية وكذلك تدهور في المرافق الصحية وتشرد مئات الفلسطينيين عقب تدمير ديارهم.

٧ - وأضاف قائلا إن التقرير الذي أعدته وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) (A/59/13) ذَكر أن ثلث اللاجئين الفلسطينيين وعددهم ١,٣ مليون لاجئ في المخيمات التي تديرها الوكالة إنما يوجدون في مواقع بالقرب من إسرائيل، بما في ذلك الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد اكتظت

المخيمات وهي تفتقر إلى المرافق الأساسية، بما في ذلك الكهرباء وصرف المجاري. وتبيِّن أرقام وكالة الأونروا أن نحو ١٠ ٠٠٠ فلسطيني أصبحوا مشردين نتيجة تدمير المنازل منذ عام ٢٠٠٠ وأن البطالة قد بلغت نسبة ٧٠ في المائة في بعض المناطق.

٨ - ومضى قائلا إن إسرائيل واصلت في الجولان السوري المحتل تغيير الخصائص القانونية والديمغرافية للأرض المحتلة. وبالرغم من استنكار المجتمع الدولي لسياسة إسرائيل الاستيطانية، فإنها واصلت بناء المستوطنات والمخيمات العسكرية في الأراضي المحتلة وواصلت استغلال موارد الأراضي الزراعية وموارد المياه. وقال إن التقييدات المفروضة على انتقال السكان العرب وغير ذلك من التدابير، بما في ذلك الضرائب على شراء وبيع الطعام وعلى استخدام المياه والأرض والنقل كلها غير مشروعة بموجب اتفاقية جنيف الرابعة الصادرة في ١٩٤٩ وهي تنافي قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) الذي أعلن أن الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل دون أساس قانوني ويطالب بإلغاء التدابير التي فرضتها.

٩ - وذكر أن السلام هو خيار استراتيجي، وكما جاء في إعلان الألفية فإن السلام من التطلعات العالمية. وقال إن تحقيق السلام في الشرق الأوسط يتطلب الامتثال لجميع الالتزامات، وخصوصا قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣) وكذلك عملية السلام في مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام وخارطة الطريق ومبادرة السلام العربية التي أيدها مؤتمر قمة بيروت والتجمعات الدولية الأخرى.

١٠ - **السيد زعبي** (الأردن): أعرب عن أعمق تعازيه إلى وفد وشعب كل من الإمارات العربية المتحدة وفلسطين بمناسبة وفاة زعيميهما الشيخ زايد بن سلطان آل نعيان والرئيس ياسر عرفات. وقال إن الرجلين كرّسا حياتيهما لتوحيد شعبيهما في مواصلة الحق في إقامة الدولة المستقلة الخاص بكل منهما.

١١ - ومضى قائلا إن تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بشأن التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس، والتابعة للشعب العربي في الجولان السوري المحتل (A/59/89-E/2004/21)، تصوّر مدى الصعوبة في متابعة أسباب الحالة. فجميع المواضيع الرئيسية والمؤشرات تقريبا في التقرير تبيِّن تفاقم الحالة أثناء الفترة قيد الاستعراض.

١٢ - واستطرد قائلا إن نطاق التداعيات تجاوزت أبعادها الاقتصادية والاجتماعية؛ فالاقتصاد في الأراضي الخاضعة للاحتلال الإسرائيلي قد تدهورت لدرجة أنها أصبحت توصف بالأرض التي ''مزقتها الحرب'' وأشار إلى البيان الذي أدلى به ممثل مصر في إطار البند الحالي من جدول الأعمال في مناسبة سابقة، ومفاده أن مؤشرات الأهداف الإنمائية وفقا لإعلان الألفية فيما يتعلق بفلسطين قد انحسر وتراجع في ظل الاحتلال الإسرائيلي.

١٣ - وأضاف قائلا إنه طوال السنوات التي سبقت والتي تلت التوقيع على معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل وخلال السنوات الإحدى عشرة منذ التوقيع على اتفاق أوسلو بين حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، حافظ الأردن على موقفه في العمل نحو سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط. واعتُبر الجانبان ودول أخرى في المنطقة شركاء للأردن في السعي نحو سلام شامل. واعتبر الأردن البند الحالي في جدول الأعمال فرصة ليست كبيرة لإطلاق انتقادات عنيفة ضد إسرائيل وإنما هي فرصة للإعراب عن الشواغل بشأن آثار استمرار سياسات إسرائيل. ومثل هذه الممارسات والسياسات قد يكون لها أثر

خطير مثبط على السلام وعلى الحل بين الدولتين، على النحو المنصوص عليه في خارطة الطريق التي وضعتها اللجنة الرباعية. زيادة على ذلك، فإن نتائج هذه السياسات تتفاقم بمواصلة تحدي إسرائيل لقرارات الأمم المتحد في هذا المجال.

١٤ - واختتم قائلا إن الأردن يشعر ببالغ القلق إزاء الأثر على الشباب بسبب الممارسات الإسرائيلية في الأراضي الخاضعة لاحتلالها، مثل إغلاق المدارس المتكرر بسبب القيود المفروضة على التنقل والتي حبست الأطفال في منازلهم وبسبب الأضرار التي لحقت بالمدارس، على النحو المبيَّن في الفقرة ٤١ من تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا).

١٥ - **السيد صباغ** (الجمهورية العربية السورية): بدأ بتوجيه تعازيه إلى الوفد المراقب لفلسطين وإلى الشعب الفلسطيني بمناسبة وفاة زعيمه، السيد ياسر عرفات.

١٦ - وأضاف قائلا إن وفده قال في بيان ألقاه أمام المجلس الاقتصادي والاجتماعي في شهر تموز/يوليه الماضي، إن الممارسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ قُصد بها إدامة الاحتلال وتوسيع نطاق بناء المستوطنات. وقد أشار وفده أيضا إلى نزع الأراضي بشكل غير مشروع وإلى أعمال القتل والتدمير والإرهاب التي تمارسها إسرائيل، وبعض الأمثلة منها موجودة في تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (A/59/89-E/2004/21) الذي أشار، على الخصوص إلى استهداف المدنيين وتدمير الآبار واقتلاع الأشجار وما تقوم به سلطة الاحتلال من طرد السكان وتدمير منازلهم وما يرتبط بذلك من أعمال القتل، بما في ذلك ما حدث عندما سحقت الجرافة الإسرائيلية حتى الموت عاملة أمريكية تعمل في مجال التضامن والتي كانت تحاول أن تمنع تدمير أحد المنازل الفلسطينية في قطاع غزة. ووصف التقرير أنواع المعاناة اليومية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني والسكان المدنيون في الجولان السوري المحتل حيث واصلت إسرائيل إنكار الحقوق الإنسانية الأساسية تحديا لقرارات الأمم المتحدة الواجبة التطبيق ومبادئ القانون الدولي.

١٧ - واستطرد قائلا إن ممثل إسرائيل الذي لديه الوقاحة للكلام عن إسهامات بلده في التنمية، ربما قد نسي أن هذه الإسهامات تضمنت اقتلاع الأشجار وسرقة المياه وإلقاء الفضلات وتصحير الأراضي العربية والتلوث البيئي بالنفايات الكيميائية والنووية، وكلها موثَّقة في تقارير الأمم المتحدة.

١٨ - وأوضح أن الإحصاءات ليست كافية لتصوير المدى الكامل لمحنة اليأس الذي يعيشه الشعب الفلسطيني تحت الحكم الإسرائيلي الذي يفخر بأفعاله الإرهابية والذي يطلق العنان لآلته الحربية التي استهدفت في كثير من الحالات الأطفال الأبرياء. وقال إن إسرائيل تواصل فرض سياساتها، ليس فقط في القتل والتدمير بل أيضا في نهب الموارد الطبيعية في فلسطين المحتلة وفي الجولان السوري المحتل وكذلك منع العرب من استخدام مواردهم المائية وبناء المستودعات والآبار.

١٩ - واختتم قائلا إن إسرائيل حاولت أن تفرض واقعا جديدا على الأرض في حين تواصل بناء جدارها التوسعي العنصري الذي ضم مناطق واسعة من الأراضي الفلسطينية، متجاهلة تماما الرأي الاستشاري الذي أصدرته محكمة العدل الدولية، والذي ذكر أن الجدار غير شرعي وينبغي تفكيكه. وهدف إسرائيل في إقامة الجدار هو تعزيز وجودها الاستعماري لتقطيع طرق الوصول إلى الأراضي الفلسطينية، ولعرقلة إنشاء دولة فلسطينية ذات سيادة في الأراضي المحتلة التي احتلتها منذ ١٩٦٧، بما في ذلك القدس. وهذه الممارسات مستمرة، في حين يسعى الجانب العربي إلى تحقيق

سلام عادل وشامل استنادا إلى الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام.

٢٠ - **السيد رمضان** (لبنان): بدأ بتقديم تعازيه إلى الشعب الفلسطيني بمناسبة وفاة زعيمه المنتخب.

٢١ - وقال إنه مما يؤسف له أن اللجنة تناقش نفس البند مرة أخرى ومن المحتمل أنها سوف تناقشه في السنة القادمة. وقال إن تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (A/59/89-E/2004/21) دوّن بشكل كامل بربرية الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية وللجولان السوري. وقد دام هذا الاحتلال طوال ما يزيد على ٣٧ سنة ومن الأهمية أن تعتمد اللجنة قراراً في هذا الموضوع كل سنة. ونظرا لأن اللجنة كانت معنية أساسا بالتنمية المستدامة والقضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية الواردة في ألفية الأمم المتحدة، وقبل كل شيء عن طريق استغلال الموارد الطبيعية، فإن استغلال إسرائيل غير المشروع لهذه الموارد كان مصدر قلق مباشر للجنة واعتماد قرار سيكون جانبا أساسيا من جوانب التزام اللجنة بالتنمية.

٢٢ - ومضى قائلا إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد أكد في قراره ٥٩/٢٠٠٣ أن المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، والجولان السوري المحتل تعتبر غير مشروعة وهي عقبة أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما أن سياسية إسرائيل في الاستيطان هي سياسة التوسع المستمر؛ والمناطق المخصصة للاستيطان تغطي ٤١,٩ في المائة من الضفة الغربية المحتلة و٤٥ في المائة من قطاع غزة المحتل. وتتصل المستوطنات بشبكة من الطرق تخترق الأرض الفلسطينية وتدمر مناطق واسعة من أراضٍ زراعية تخص أناساً يعتمد اقتصادهم على الزراعة إلى حدٍ كبير. وفي الجولان السوري المحتل خصص معظم الأرض للاستخدام العسكري وللمستوطنات. ونتيجة لذلك فإن السكان العرب السوريين الباقين يسيطرون فقط على نسبة ٦ في المائة من أراضيهم.

٢٣ - واضاف قائلا إن الجدار العازل الذي تقوم إسرائيل حاليا ببنائه في فلسطين المحتلة يقدر بأنه أعلى ثلاث مرات ويبلغ طوله ضعفين بالنسبة لسور برلين، وسوف يضم ١٦,٦ في المائة من الأراضي الفلسطينية. وهذا الجدار سوف يحرم المزارعين الفلسطينيين من الوصول إلى أراضيهم ليس هذا فحسب، بل إن ما تفعله إسرائيل من ضم ٥١ في المائة من الموارد المائية في الضفة الغربية سوف يحرم الفلسطينيين من المياه التي يحتاجونها للفلاحة وسوف يؤدي إلى تدمير واسع النطاق للأراضي الزراعية.

٢٤ - **السيد أتيانتو** (إندونيسيا): أشار إلى الأضرار الاقتصادية والاجتماعية المتزايدة التي يسببها الاحتلال المتطاول للأرض الفلسطينية، وأعرب عن قلق وفده إزاء حالة الفلسطينيين غير المحتملة. وطالب باحترام قرارات الجمعية العامة بشأن سيادة الدول وتجنب استخدام التدابير القسرية خارج النطاق الإقليمي كأدوات لتحقيق أهداف وطنية. وقال إن الاحتلال الإسرائيلي يولِّد الضغينة بين الفلسطينيين ويهدد حقهم في تقرير المصير ويحرمهم من السيطرة على الموارد داخل حدودهم التي تقوم إسرائيل بتحريكها.

٢٥ - وأضاف قائلا إن إندونيسيا تود أن تعيد التأكيد على حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وكذلك حقوق سكان الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية وتعيد التأكيد على دعمه لتنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٢٩/٥٨ وغيره من قرارات الأمم المتحدة في هذا المجال.

٢٦ - **السيد ميرافزال** (جمهورية إيران الإسلامية): أعرب عن تعازي وفده للوفاة الأليمة للرئيس ياسر عرفات، وهو زعيم كبير ناضل طوال نصف قرن ضد الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية. وقال إن اسم ياسر عرفات سيظل للأبد

يذكرنا بدفاعه عن الحقوق المشروعة لشعب فلسطين، ولن تنسى أبدا جهوده التي لا تمل في مختلف المنظمات الدولية والإقليمية لنيل التحرر.

٢٧ - وأضاف قائلا إن التقرير الذي أعدته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) سجل مرة ثانية انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدول ارتكبتها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة. وقال إن عمليات إسرائيل العسكرية التي ارتكبتها أخيرا ضد الأهداف المدنية في قطاع غزة وأعمال القتل الوحشية لعدد كبير من المدنيين الفلسطينيين من بينهم الأطفال والنساء في مخيمات اللاجئين تشكل جرائم حرب. فمثل هذه الأفعال، إلى جانب الأشكال الأخرى الكثيرة من نزع الملكية وتدمير الأصول قد جعل الشعب الفلسطيني لا حول له ولا قوة. كما أن أفعال العدوان والقهر التي تمارسها إسرائيل هي محاولات متعمدة لتعويق ونسف أية إمكانية للسلام في المنطقة. وقال إن التجاهل القاتل لمطالب المجتمع الدولي وسلوك العنف والرعب قد فاقم من الحالة الصعبة القائمة بالفعل.

٢٨ - واستطرد قائلا إن إفلات إسرائيل من العقاب والذي معه سمح لها بارتكاب جرائمها قد شجع حكومة إسرائيل. ولهذا فقد حان الوقت أن يتخذ المجتمع الدولي تدابير فعالة لحماية الحقوق الأساسية للفلسطينيين وإعمالها ولإنهاء الدائرة المفرغة من العنف الناجم عن الاحتلال. وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وقيام دولة فلسطينية، القدس الشريف عاصمتها وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وإنهاء احتلال الجولان السوري هي فحسب من الوسائل الحيوية والمستدامة لضمان السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني وللسكان العرب في الجولان على مواردهم الطبيعية.

٢٩ - واستطرد قائلا إن المجتمع الدولي ينبغي أن يصبح معنيا بشكل أكثر فعالية ويمكن للجنة أن تؤدي في هذا المجال دورا هاما بمعالجة الآثار المدمرة للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني وبالتصرف لمنع إسرائيل من مواصلة الاستهزاء بالمجتمع الدولي، على النحو الذي يتبدى من خلال قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

٣٠ - **السيد حسين** (المراقب عن منظمة المؤتمر الإسلامي): انضم إلى قائمة المتكلمين السابقين في الإعراب عن أعمق تعازي وفده بمناسبة وفاة الرئيس ياسر عرفات.

٣١ - ورحّب بالتأكيد الوارد في التقرير بشأن أهمية إحياء عملية السلام في الشرق الأوسط على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) و١٣٩٧ (٢٠٠٢) ومبدأ الأرض مقابل السلام وضرورة الامتثال للاتفاقات التي تم التوصل إليها بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل. وقد أبرز التقرير أيضا قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٣/٥٩، الذي يعيد التأكيد على سريان اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب. وأضاف أن منظمة المؤتمر الإسلامي لا تزال تتمسك بمبدأ حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وحقوق سكان الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية والاقتصادية، بما في ذلك الأرض والمياه. ولهذا فإن المنظمة تشعر ببالغ القلق إزاء السيناريو الكئيب المبيّن في جميع أجزاء تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا والذي يسرد بالتفصيل الآثار المدمرة لاستمرار الاحتلال الإسرائيلي على جميع جوانب حياة الفلسطينيين وبالأخص على الاقتصاد وعلى النساء والحياة الأسرية.

٣٢ - واستطرد قائلا إن الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي تشاطر مشاعر القلق البالغ لدى الأمم المتحدة

بشأن الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة. وفي الدورة العاشرة لمؤتمر القمة الإسلامي أعاد رؤساء الدول والحكومات التأكيد على ضرورة قيام دولة فلسطينية مستقلة والقدس الشريف عاصمتها، وضرورة تنفيذ جميع القرارات الدولية المتصلة بفلسطين والشرق الأوسط. وقد طالب هؤلاء أيضا اللجنة الرباعية بالعمل بجدية للتوصل إلى سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط تنفيذا لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، ومبادئ مدريد، ومبادرة السلام العربية وخارطة الطريق بصيغتها المنشورة.

٣٣ - واسترعى الانتباه إلى الفصل الثالث في تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الذي يتناول الأحوال في الجولان السوري المحتل، وقال إن مؤتمر القمة الإسلامي قد طلب أن تستكمل إسرائيل انسحابها من المنطقة إلى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وفقاً لقرارات مجلس الأمن ومبدأ الأرض مقابل السلام.

٣٤ - واستطرد قائلا إن منظمة المؤتمر الإسلامي ترى أن إنشاء جدار إنما يخلق وقائع غير عادلة فيما يتعلق بحدود فلسطين وأنه يعوق كذلك تدابير بناء الثقة في متابعة خارطة الطريق وقال إن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومؤتمر القمة الإسلامي ومحكمة العدل الدولية ذكرت جميعها الأسباب التي تؤكد أن الجدار غير مقبول وينبغي منع مواصلة العمل في إنشائه.

٣٥ - وأضاف قائلا إن منظمة المؤتمر الإسلامي تطالب باستئناف مفاوضات السلام واعتماد تدابير صارمة وعملية ووضع مواعيد محددة لقيام دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة، والقدس عاصمتها. وسيكون الوقت مناسبا وعمليا ومن الشجاعة أيضا إنهاء الاحتلال بغية وضع الأسس من أجل سلام مستديم ورفاهية لفلسطين وجميع بلدان المنطقة.

٣٦ - **السيد الشبيبي** (اليمن): قال إن آلام ومعاناة الشعب الفلسطيني وسكان الجولان السوري آخذة في التدهور باستمرار في ظل الاحتلال الإسرائيلي. وتبين الحقائق والأرقام الواردة في تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (A/59/89-E/2004/21) وجود كارثة إنسانية ينبغي أن يأخذ علما بها العالم بأسره والأمم المتحدة على وجه الخصوص، وخاصة في ضوء المسائل الاقتصادية والاجتماعية للممارسة الإسرائيلية في تدمير ونهب الموارد والممتلكات. ومن المثير للأسى أنه في القرن الحادي والعشرين وفي عالم ينادي بمبادئ الحرية والمساواة وحقوق الإنسان أن يعاني الشعب الفلسطيني القهر والظلم ويحرمه الاحتلال الإسرائيلي حق الحياة في سلام على أرضه الوطنية.

٣٧ - ومضى قائلا إن المجتمع الدولي لا يحتاج إلى قرارات جديدة لكي يخفف معاناة الشعب الفلسطيني، والأحرى أنه يحتاج إلى إرادة حقيقية وشجاعة لإجبار إسرائيل على تنفيذ القرارات الحالية التي أصدرتها الأمم المتحدة وخصوصا قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و١٣٩٧ (٢٠٠٢) و١٥١٥ (٢٠٠٣). وقال إن وفده يشارك رأي الأمين العام بأن الوسيلة الوحيدة لتخفيف معاناة الشعب الفلسطيني هي إقامة سلام دائم وشامل في الشرق الأوسط ووضع نهاية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

٣٨ - وفي الختام، قال إنه يعيد التأكيد على تأييد حكومته للشعب الفلسطيني في تطلعه لتحقيق السيادة على أرضه الوطنية وإقامة دولة فلسطينية تكون القدس عاصمتها،وتأييد حكومته شعب الجولان العربي السوري ولبنان في نضالهم لاستعادة السيادة على الجولان السوري العربي ومنطقة مزارع شبعا في لبنان.

البند ٨٥ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة (تابع)

(ب) مواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (تابع) (A/C.2/59/L.34)

(ج) الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث (تابع) (A/C.2/59/L.7 و L.31)

٣٩ - **الرئيس:** أبلغ اللجنة أن مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.2/59/L.34، المعنون ''تشجيع الأخذ بنهج إداري متكامل لمنطقة البحر الكاريبي في سياق التنمية المستدامة'' ليس متاحا بعد بجميع لغات العمل، وتساءل عما إذا كانت اللجنة ترغب في المضي في اعتماده باللغة الإنكليزية فقط.

٤٠ - **السيدة وانغ لينغ** (الصين): قالت إن وفدها يحتاج إلى النسخة الصينية لمشروع القرار، وهي تأمل أن يكون باستطاعة الأمانة العامة توفيرها في أقرب وقت مستطاع.

٤١ - **السيد الرشيد** (المملكة العربية السعودية): طالب بتأجيل مناقشة مشروع القرار إلى حين توافره بجميع لغات العمل.

٤٢ - **السيدة نافارو** (كوبا): ناشدت الأمانة العامة أن تفعل كل ما باستطاعتها لضمان ألا تنشأ مثل هذه الحالة مرة أخرى. وقالت إنه من الأهمية للغاية أن تتوفر للوفود مشاريع القرارات بجميع اللغات قبل مناقشتها.

٤٣ - **السيد سيث** (أمين اللجنة): قال إن الحاجة قد تأكدت منذ بداية الدورة إلى ضرورة تقديم مشاريع القرارات قبل ثماني وأربعين ساعة على الأقل من موعد مناقشتها وذلك لإتاحة الوقت لترجمتها. وقال إن الورطة التي تقع فيها الأمانة هي أنها في حين تتمسك بجدول زمني تتلقى نصوصا متفق عليها في وقت متأخر جدا لدرجة أنه يصبح من الصعب وأحيانا من المستحيل ترجمتها وتوزيعها في الوقت المناسب. ولا يمكن حل هذه الصعوبة إلا بتقديم مشاريع القرارات بطريقة مرتبة بدرجة أكبر. وفي المستقبل، سوف لا يوضع جدول زمني للجلسات إلا بعد أن تتوافر مشاريع القرارات بجميع اللغات.

٤٤ - **السيد روخاس** (شيلي): قال إنه ليس من السهل بالنسبة للوفود التي تقوم بإدارة الجلسات أو بدور الميسر والتفاوض بالنيابة عن المجموعات الإقليمية. ويتعين أن تتخذ القرارات على أساس تعدد اللغات، ولا ينبغي التسرع في إجراء مناقشات تفضي إلى نصوص متفق عليها لمشاريع القرارات. وأضاف أن طرائق عمل اللجنة لا تتحسن كما أنها لا تتقيد بمبدأ تعدد اللغات.

٤٥ - **الرئيس:** طلب إلى الأمانة العامة أن تبذل أقصى ما في وسعها لضمان توافر مشاريع القرارات ذات الصلة بالبند الحالي في جدول الأعمال بجميع اللغات في اليوم التالي. وقال إن اللجنة بوسعها فيما بعد أثناء الدورة أن تناقش مسألة الطرائق والمواعيد المحددة المتعلقة بتقديم مشاريع القرارات بوجه عام وباستطاعة الأعضاء اتخاذ قرار جماعي بشأن تحسين عمل اللجنة في هذا المجال.

٤٦ - **السيد توسكانو** (سويسرا)، مدير الجلسة: تلا التغييرات الطفيفة التالية المدخلة على مشروع القرار A/C.2/59/L.31، بعنوان ''الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث'': في السطر الأخير من الفقرة الأخيرة في الديباجة، تحذف عبارة ''الأعمال التحضيرية''؛ وفي الفقرة ٤ من المنطوق يستعاض عن عبارة ''لتغطية التكاليف'' في السطر الثاني بعبارة ''لتغطية تكاليف''؛ وفي الفقرة ٩ من المنطوق، ينبغي إدراج كلمة ''مع'' بعد كلمة ''مثل'' في السطر الثاني؛ وفي الفقرة ١٣ من المنطوق، تنقل عبارة ''في بون'' في السطر الأخير إلى نهاية الفقرة.

٤٧ - **السيد سيث** (أمين اللجنة): قال إن الجمعية العامة ستطلب إلى الأمين العام بمقتضى الفقرة ١٨ من منطوق مشروع القرار أن يخصص موارد مالية وإدارية، في حدود

الموارد القائمة، من أجل الأداء الفعّال لأعمال الأمانة المشتركة بين الوكالات والمتعلقة بالاستراتيجية. وقال إن الأمين العام يرغب في أن يوجه اهتمام الدول الأعضاء إلى حقيقة أن الجمعية العامة أنشأت بمقتضى قرارها ٢١٩/٥٤ الأمانة المتعلقة بالاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، وفرقة العمل المشتركة بين الوكالات المتعلقة بالحد من الكوارث الطبيعية كترتيبات لاحقة للعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية. وقال إن أمانة الاستراتيجية وأنشطتها تمول بشكل خالص من موارد خارج الميزانية. ومن ثمّ لو اعتمدت الجمعية العامة مشروع القرار A/C.2/59/L.31 فلن تكون هناك آثار مالية مترتبة عليه بالنسبة للميزانية العادية. وقد وُجه اهتمام اللجنة إلى نصوص القسم السادس من قرار الجمعية العامة ٢٤٨/٤٥ باء، وفيه أعادت الجمعية التأكيد على أن اللجنة الخامسة هي اللجنة الرئيسية التابعة للجمعية والمكلفة بالمسؤوليات المتعلقة بالمسائل الإدارية والميزانية، وأكدت أيضا من جديد على دور اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية.

٤٨ - واعتُمد مشروع القرار A/C.2/59/L.31، بصيغته المنقحة شفوياً.

٤٩ - وسُحب مشروع القرار A/C.2/39/L.7.

البند ٨٩ من جدول الأعمال: القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى (A/59/115، A/59/155-E/2004/96 وA/59/158)

(أ) **تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)** (A/59/326 و Add.1)

(ب) **المرأة في التنمية** (A/59/287)

(ج) **التعاون في ميدان التنمية الصناعية** (A/59/138)

٥٠ - **السيدة كان** (رئيسة فرع المنظور الاجتماعي للتنمية، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): قالت في معرض تقديمها تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦) والأعمال التحضيرية للسنة الدولية للائتمانات الصغيرة، ٢٠٠٥، على النحو الوارد في الوثيقة A/59/326، أن هناك في العقد الماضي عددا متزايدا من الدراسات تشير إلى أن سُبل الحصول على الخدمات المالية، وخصوصا الائتمانات الصغيرة، في ظل الظروف الصحيحة، مكّنت أناساً فقراء من زيادة دخولهم، وتكوين أصول والحد من تأثرهم الشديد بالأزمات. وأظهرت الدراسات أيضا أن عملاء التمويل الصغير، وخصوصا النساء، قد توفرت لهم القدرة على تحويل دخولهم المتزايدة إلى استثمارات في التعليم والصحة والتغذية وإدارة أفضل للحالات الطارئة في الأسر المعيشية.

٥١ - واستدركت قائلة إن هناك عدة تحديات لا تزال باقية، وأهمها كيف الوصول إلى أولئك الذين لم تتوفر لهم بعد سُبل الحصول على التمويل الصغير وكذلك الشاغل المقلق الذي طرحه تزايد الطابع التجاري للتمويل الصغير فيما يتعلق بالحاجة إلى موازنة المهمة الاجتماعية في مقابل الحاجة إلى الجدارة المالية والربحية. وقالت إن الحكومات والجهات الدولية صاحبة الشأن يمكنها أن تلعب دورا هاماً في تحديد وتطوير ودعم مؤسسات التمويل الصغير، وعرَض التقرير توصيات لبلوغ هذه الغاية.

٥٢ - وأضافت قائلة أن الجزء الثاني من التقرير قدم معلومات عن المبادرات والأنشطة الرئيسية التي خططتها الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة وغيرها من الجهات بين أصحاب الشأن للاحتفال بالسنة الدولية للائتمانات الصغيرة. ومن المشجع ملاحظة أن عددا من البلدان قد أنشأ بالفعل لجان تنسيق وطنية تضم جهات متعددة من أصحاب الشأن أو أنشأت جهات تنسيق. ويركّز المنسقون المشتركون

أنشطتهم على مبادرات الاتصالات لإقامة وعي عام عريض، ولقاءات خاصة وتعاون بين الأطراف. وينبغي أن يُنظر إلى الاحتفال بالسنة ليس فقط كحادثة منفصلة بل أيضا كجزء من عملية متواصلة من التوعية والشراكة لتعزيز وتوفير سُبل أكبر لفقراء الناس للحصول على الائتمانات الصغيرة والتمويل الصغير.

٥٣ - **السيدة هنّان** (مديرة شعبة النهوض بالمرأة): في معرض تقديمها تقرير الأمين العام بشأن الدراسة الاستقصائية العالمية بشأن دور المرأة في التنمية (A/59/287)،قالت إن الدراسة الاستقصائية الكاملة سوف تصدر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ وسوف تكون متاحة للتوزيع على نطاق أوسع كمطبوع من مطبوعات شُعبة النهوض بالمرأة أثناء الدورة التاسعة والأربعين للجنة مركز المرأة في مطلع عام ٢٠٠٥. وقالت إن تقرير الأمين العام يعرض موجزا للعناصر الأساسية في الدراسة الاستقصائية الكاملة. وأوضحت أن دراسة مسألة المرأة في التنمية في إطار أعمال الجمعية العامة بشأن المسائل الاقتصادية والمالية على أساس نصف سنوي، تتيح فرصة هامة لإبراز المنظور الجنساني في المسائل الاقتصادية الحالية والطارئة والإسهام في صوغ وتنفيذ سياسات وبرامج إنمائية تراعي الفوارق بين الجنسين.

٥٤ - ومضت قائلة إن التقرير المعروض حاليا أمام اللجنة يعالج مسألة المرأة والهجرة الدولية. فهجرة النساء كانت دائما عنصرا هاما في الهجرة الدولية. وتسهم المرأة المهاجرة في التنمية الاقتصادية لبلد المقصد، عن طريق كفاءاتها ومهاراتها، وأسهمت في بلد الأصل، عن طريق الإسهامات المالية من التحويلات وتحسين تعليمها ومهاراتها الشخصية. وقالت إن النساء والفتيات اللاجئات والمشردات يواجهن مشاكل خاصة، من بينها التعرض للعنف والاستغلال الجنسيين. كما أن الاتجار بالنساء والفتيات لأغراض الدعارة والأعمال القسرية تعتبر واحدا من أكبر المجالات المتزايدة في النشاط الإجرامي الدولي.

٥٥ - ووضعت الدراسة الاستقصائية العالمية بشأن دور المرأة في التنمية عددا من التوصيات من أجل تحسين حالة النساء المهاجرات واللاجئات واللاتي تعرضن للمتاجرة بهن. ومن بين التدابير الأخرى، يوصي التقرير بالتصديق على جميع الصكوك القانونية الدولية التي تعزز وتحمي حقوق النساء والفتيات المهاجرات كما توصي بتنفيذ هذه الصكوك؛ واستعراض القوانين والسياسات الوطنية الخاصة بالهجرة للداخل وللخارج؛ ووضع سياسات وبرامج لتعزيز حصول المرأة على فرص العمل والمسكن الآمن والتعليم والتدريب اللغوي، والرعاية الصحية وغيرها من الخدمات؛ وأنشطة البحث وتجميع البيانات المحسَّنة لتوفير أساس أمتن من أجل صوغ السياسات والبرامج المناسبة الخاصة بالهجرة والتي تراعي الفروق بين الجنسين. ومن المأمول فيه أن يتسنى إدراج هذه التوصيات في القرار بشأن الهجرة الدولية الذي يتعين أن تعتمده اللجنة الثانية في الدورة الحالية.

٥٦ - وتقدِّم الدراسة الاستقصائية العالمية بشأن دور المرأة في التنمية إسهاما هاماً في الاستعراض الذي يجري كل ١٠ سنوات وتقييم تنفيذ برنامج عمل بيجين ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية المقرر عقدها بمناسبة انعقاد الدورة التاسعة والأربعين للجنة مركز المرأة في عام ٢٠٠٥. وسوف تركز اللجنة على التنفيذ على المستوى الوطني من خلال تقاسم الخبرات والتجارب والممارسات الجيدة، بما في ذلك عدد من اللقاءات الحوارية الرفيعة المستوى. وسوف يركز فريق من الخبراء رفيع المستوى على إدماج المنظورات الجنسانية في الاقتصادات الكلية، وسوف يعالج فريق ثانٍ التحديات في ربط برنامج عمل بيجين مع إعلان الألفية والأهداف الإنمائية الواردة في إعلان الألفية.

٥٧ - وأوضحت أن إعلان الألفية يعترف بالحاجة إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة كطرق فعّالة لمكافحة الفقر والجوع والمرض ولحفز التنمية التي تكون مستدامة بحق. وقد أكدت الجمعية العامة من جديد في قرارها ١٨٨/٥٦، أن المساواة بين الجنسين ذات أهمية أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي المستديم. وقالت إن المنظور الجنساني يحتاج إلى توضيحه بشكل صريح في وضع الاستراتيجيات الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية الواردة في الألفية بشأن الفقر والجوع والتعليم ووفيات الأمهات ووفيات الأطفال، والإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغير ذلك من الأمراض، والاستدامة البيئية والشراكات من أجل التنمية.

٥٨ - ومضت قائلة إن مؤتمرات الأمم المتحدة ومؤتمرات القمة التي عقدت على مدى العقد الماضي كانت أداة هامة في إبراز الطابع الشامل للمنظور الجنساني ومدى أهميته للتنمية المستدامة، بما في ذلك تعزيز النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر، من خلال إدراج الاهتمام بالمنظور الجنساني في التوصيات السياساتية. وينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام الآن إلى استراتيجيات التنفيذ، بما في ذلك وضع أهداف ومؤشرات، وإلى المتابعة وآليات الإبلاغ. وقالت إن أعمال اللجنة الثانية تتيح فرصة لتوسيع نطاق وتعزيز الاهتمام بالمنظور الجنساني في متابعة النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر والتنمية المستدامة. واختتمت قائلة إن صدور القرار بشأن الاستعراض الشامل للسياسات والذي يجري كل ثلاث سنوات للأنشطة التنفيذية للتنمية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة تتيح فرصة من هذه الفرص الهامة. وينبغي وضع توصية قوية أيضا بشأن إدراج المنظور الجنساني في الاستعراض الشامل الأول لمتابعة إعلان الألفية والحوار الرفيع المستوى الثاني بشأن تمويل التنمية، وكلاهما يعتزم عقدهما في عام ٢٠٠٥.

٥٩ - **السيد صبري** (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)): قال في معرض تقديمه التقرير بشأن التعاون في ميدان التنمية الصناعية (A/59/138)، أن التقرير يركِّز على الدور الحاسم لعوامل الإنتاجية والتنمية الصناعية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية الواردة في الألفية. ويعكس التقرير أيضا التغييرات في الأعمال التي تضطلع بها اليونيدو على مدى السنتين الماضيتين في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والتي أسفرت عن تنفيذ أفضل للبرامج وعن زيادة في كفاءة الأنشطة التي تضطلع بها المنظمة. وقال إن الاستراتيجية العامة، المعنونة ''تعزيز الإنتاجية من أجل التقدم الاجتماعي'' تقترح نَهجاً جديدا لأنشطة اليونيدو والتدخلات مع تركيز أفضل على نمو الإنتاجية. وتمشيا مع الاستراتيجية العامة، جرى تعديل أنشطة التعاون التقني القائمة على نمائط الخدمات لكي تلبي الاحتياجات المتطورة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال. وقد أسفر الاستعراض البرنامجي في اختيار نمائط الخدمات الثماني ما يلي: حسن الإدارة الصناعية والإحصاءات؛ ترويج الاستثمار والتكنولوجيا؛ القدرة التنافسية الصناعية والتجارة؛ تطوير القطاع الخاص؛ الصناعات الزراعية؛ الطاقة المستدامة وتغيُّر المناخ؛ بروتوكول مونتريال؛ والإدارة البيئية.

٦٠ - وأضاف قائلا إن التقرير أشار بصفة خاصة إلى تقرير التنمية الصناعية لعام ٢٠٠٤: التصنيع والبيئة والأهداف الإنمائية الواردة في الألفية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى: الحدود الجديدة في مكافحة الفقر، والذي يتناول العمليات الدينامية لنمو الإنتاجية، وتكوين الثروات والتقدم الاجتماعي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في إطار الأهداف الإنمائية الواردة في الألفية.

٦١ - واستطرد قائلا إن اليونيدو، وهي تتابع الجهود التي يبذلها الأمين العام لتحسين التنسيق على المستوى القطري، تشارك بشكل فعال في التقييم القطري المشترك/إطار عمل

الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والعمليات الواردة في ورقات استراتيجية الحد من الفقر لضمان إعطاء الاعتبار الكامل للفرص المتاحة عن طريق التنمية الصناعية في عملية وضع البرامج القطرية. ولتحسين أثر الأنشطة التنفيذية على المستوى القطري واستجابة لمبادرات الأمين العام، تسعى اليونيدو إلى التعاون مع سائر منظمات الأمم المتحدة. وفي هذا الإطار، شرعت اليونيدو في إجراء حوار مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن الشراكة الاستراتيجية التي أسفرت عن توقيع اتفاق تعاون بين اليونيدو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. ويوجد هذا الاتفاق الأساس للمنظمتين لكي يضعا برامج مشتركة للتعاون التقني، وخصوصا لدعم تطوير القطاع الخاص في البلدان النامية، مع مراعاة توصيات لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقطاع الخاص والتنمية. وفي الوقت نفسه، تستعمل اليونيدو نموذجا جديدا للتمثيل الميداني مع مكاتب اليونيدو التي أنشئت في مكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وهذا الاتفاق، الذي تعتبره اليونيدو نموذجا ممكنا لسائر منظومة الأمم المتحدة، سينفذ أولاً أثناء مرحلة تجريبية مدتها سنتان، ويتبعها تقييم مشترك لأثره من حيث تعزيز وتوسيع خدمات التعاون التقني وتوفير طريقة فعالة من حيث التكلفة من أجل التمثيل الميداني المشترك.

٦٢ - فقد دخلت المنظمة في شراكة استراتيجية مع منظمة التجارة العالمية والمنظمة الدولية للتوحيد القياسي (الأيزو) في ميدان الحواجز التقنية أمام التجارة؛ وشاركت بفعالية في مشروع الألفية وأصبحت عضوا أساسياً في الاتفاق العالمي (Global Compact). وتواصل اليونيدو، بدورها التنسيقي المركزي داخل منظومة الأمم المتحدة في ميدان التنمية الصناعية المستدامة، الاضطلاع بدور فعّال في آليات الأمم المتحدة للتنسيق، بما في ذلك مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق/اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى، وعززت الترابط بشكل أفضل بين السياسات في ميدان التنمية الاقتصادية.

٦٣ - واستطرد قائلا إنه بسبب الحاجة إلى تشديد أقوى على التنمية الاقتصادية وعلى تعزيز مماثل في التنسيق فيما بين الكيانات المختصة في الأمم المتحدة كعامل أساسي لتعزيز التقدم صوب تحقيق الأهداف الإنمائية الواردة في الألفية، اقترحت اليونيدو مبادرة لتعزيز التماسك بين السياسات على مستوى المنظومة والفعالية التنفيذية في الميدان الاقتصادي. وهذه المبادرة تهدف إلى تحديد مهام الأمم المتحدة في مجال التنمية الاقتصادية في إطار إعلان الألفية وأكدت على ضرورة معالجة نقص الإمدادات الحالية في البضائع العامة المحددة مثل فعالية السوق، والمعرفة والبيئة، وتعزيز الصلات بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية بغية تحسين الاحتمالات المتوقعة لتحقيق الأهداف الإنمائية الواردة في الألفية وإحراز التقدم المستدام. فإذا أيدت اللجنة الثانية المبادرة، تستطيع منظومة الأمم المتحدة بشكل هام تعزيز مساهمتها في تحقيق الأهداف الإنمائية الواردة في الألفية.

٦٤ - ووفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٣٧/٥٧، يتضمن التقرير مرفقا مع معلومات بشأن نتائج المنتدى العالمي حول التكنولوجيا الحيوية، المعقود في الفترة من ٢ إلى ٥ آذار/مارس ٢٠٠٤ في شيلي. واختتم قائلا إنه يود أن يعرب عن امتنانه إلى حكومة شيلي لتعاونها البنّاء ودعمها لذلك الملتقى الهام.

٦٥ - **السيد روخاس** (شيلي): شكر ممثل اليونيدو على كلماته الرقيقة فيما يتعلق بمساهمة شيلي في المنتدى العالمي حول التكنولوجيا الحيوية. وقال إنه يود أيضا أن يعترف بالأعمال التي تقوم بها اليونيدو في التخطيط لهذا المنتدى.

٦٦ - **الرئيس:** قال إن لديه سؤالين. أولاً تقترح الوثيقة A/59/326 تشجيع الحكومات على أن تراعي، عند الاقتضاء،

المبادئ التوجيهية من قبيل المبادئ الإرشادية المتعلقة بتنظيم التمويل الصغير والإشراف عليه الفقرة (٦٧ (ب)). وطالب بتوضيح فيما يتعلق بنوع المبادئ التوجيهية أو اللوائح التي يشار إليها. وثانيا فيما يتعلق باليونيدو، قال إنه يرغب في أن يؤكد على أهمية بناء القدرات في مجال الإنتاجية والتصنيع. واختتم قائلا إن أيّا من النمائط لا تعالج تنمية القدرة الإنتاجية. وأضاف قائلاً إنه يود أن يحصل على توضيح لسبب هذه الحالة.

٦٧ - **السيد كوغدا** (بوركينا فاصو): قال إن سؤاله الأول يتعلق بالائتمانات الصغيرة. فهو لم يسمع أي إشارة مرجعية إلى مشاركة المؤسسات المالية، وخصوصا البنوك في السنة الدولية للائتمانات الصغيرة. وتساءل عما تعتزم لجنة التنسيق القيام به لإشراك المؤسسات المالية والبنوك ولمعرفة آرائهم فيما يتعلق بهذه المناسبة.

٦٨ - وأضاف قائلا إن سؤاله الثاني يتعلق بالتصنيع. فكما ذكر الرئيس لتوّه، من الضروري زيادة القدرة الإنتاجية. فما الذي ينبغي القيام به في هذا الخصوص؟ إن التصنيع في حد ذاته لا يكفي؛ فالبلدان النامية في حاجة إلى التكنولوجيا. وتساءل عما تستطيع اليونيدو القيام به لتشجيع انتقال التكنولوجيا إلى البلدان النامية.

٦٩ - **السيد صبري** (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية): قال إن اليونيدو تسترشد بالاستراتيجية العامة الموحدة وبخطة الأعمال. فهناك فحسب ثماني نمائط للخدمات لأن اليونيدو تحاول أن تركِّز أعمالها على الأنشطة ذات الأولوية المتعلقة بالتنمية الصناعية للبلدان التي هي في حاجة ماسة لها. ففي أفريقيا على سبيل المثال، اعتمد رؤساء الدول في الآونة الأخيرة برنامج اليونيدو لكي ينفذ في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد) التي تضع اهتماما كبيرا على تعزيز الإنتاجية والقدرة. ورغم أن أوصاف نمائط الخدمات قد لا تشمل الصياغة المحددة التي يود أن يراها بعض الوفود، فإن معظمها يتناول هذه المسألة. واليونيدو لديها إدارة مسؤولة عن ترويج الاستثمار والتكنولوجيا؛ وفي الواقع فإن أعمال اليونيدو تتركز على هذا المجال المحدد، بما في ذلك تنمية القطاع الخاص والبيئة.

٧٠ - **السيدة كان** (رئيسة شعبة المنظور الاجتماعي للتنمية، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): أجابت على التساؤل المتعلق بالفقرة ٦٧ (ب) من الوثيقة A/59/326، وقالت إن التوصية جاء شرح موسع لها في الفقرة ٣٢ من التقرير،التي تحتوي على اقتراحات كيف يمكن للتمويل الصغير أن ينظم بشكل أفضل ويتم الإشراف عليه بغية تطوير مؤسسات التمويل الصغير. وهناك دور هام يتعين الاضطلاع به من الحكومات والمجتمع الدولي وهو تعزيز الإدارة الرشيدة والمساءلة. وقد ذُكرت المبادئ التوجيهية التي اعتمدها الفريق الاستشاري لمساعدة الفقراء لمجرد الإشارة إلى أنها يمكن أن تصلح أساسا جيدا ليأخذه المجتمع الدولي في الاعتبار.

٧١ - أما فيما يتعلق بالسؤال بخصوص المؤسسات المالية، فقالت إنها بدأت في المشاركة، وأن لجنة التنسيق تتحاور معها. وقالت إن بعض البنوك اشتركت بالفعل ومن المأمول فيه أن يشترك المزيد منها في المستقبل.

٧٢ - **السيد فان دين أكير** (هولندا): تكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، والبلدان المرشحة (بلغاريا وتركيا ورومانيا وكرواتيا) وبلدان عملية الاستقرار والانتساب (ألبانيا والبوسنة والهرسك وصربيا والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة) وبلدان الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة (أيسلندا والنرويج)، فقال إن النمو الاقتصادي وحده لا يكفي للقضاء على الفقر، وهو واحد من أكبر التحديات التي تواجه العالم حاليا. وفي الواقع فإن القضاء على الفقر لا

يمكن أن يكون مستداما إلا عندما يشارك الناس الفقراء في النمو الاقتصادي ويسهمون فيه وينتفعون منه. وينبغي إيجاد الظروف الكفيلة بزيادة فرص حصول الفقراء، وخاصة النساء، على الائتمانات الصغيرة والتمويل الصغير. ورغم أن عدم المساواة بين الفقراء والأغنياء وبين الرجال والنساء يعتبر عقبة أمام النمو، فإن معظم خطط واستراتيجيات الحد من وطأة الفقر تتجاهل العدل الاجتماعي وتتجاهل شواغل المساواة بين الجنسين. وعلى أفضل تقدير، يعترف بوجود جوانب تفاوت ولكن وضعت سياسات ملموسة للحد منها.

٧٣ - ومضى قائلا إن الاتحاد الأوروبي ملتزم تماما بالحد من وطأة الفقر واستخدام إعلان الألفية والأهداف الإنمائية الواردة في الألفية باعتبارها إطارات شاملة من أجل الأنشطة الإنمائية التي يضطلع بها. وفي عام ٢٠٠١ أعاد الاتحاد الأوروبي التأكيد على أن الحد من الفقر هو جزء أساسي من سياسته الخاصة بالتعاون في مجال التنمية، والتي تركز على التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والبشرية والتعاون والتكامل على المستوى الإقليمي. وتعتبر المساواة بين الجنسين والتنمية المؤسسية وبناء القدرات ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أيضا مواضيع شاملة وهي أساسية لإحراز النجاح.

٧٤ - واستطرد قائلا إن الاتحاد الأوروبي وهو المستثمر الأكبر الوحيد في البلدان النامية وهو المورّد الرئيسي للمساعدات الإنمائية، يدرك تماما أن السياسات الإنمائية لن تكون مستدامة إذا لم تستطع اقتصادات البلدان النامية المشاركة في الاقتصاد العالمي. ولهذا يرحب الاتحاد بمجموعة تدابير تموز/يوليه التي وافقت عليها منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠٤، والتي أبرزت التقدم الرئيسي نحو نهاية ناجحة لجولة الدوحة الإنمائية. ويعتقد الاتحاد الأوروبي أن الشروط المواتية جداً للوصول إلى الأسواق والتي منحها للبلدان النامية بما في ذلك فرص الوصول دون رسوم ودون حصص لجميع صادرات أقل البلدان نموا بموجب مبادرة ''كل شيء ما عدا الأسلحة''، بالإضافة إلى المساعدات المالية، بما في ذلك المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة وبناء القدرات لمعاونة البلدان على استخدام الفرص المتاحة، سوف تؤدي إلى نمو اقتصادي مستدام.

٧٥ - واستدرك قائلا إن النمو الاقتصادي وحده ليس كافيا، نظرا لأن المسائل الأساسية للتوزيع وتكافؤ الفرص يجب معالجتها أيضا. وتقع على كاهل البلدان النامية ذاتها المسؤولية الرئيسية عن الحد من وطأة الفقر. وفي الواقع، يجب أن يسير القضاء على الفقر المدقع، في إطار إعلان الألفية، جنبا إلى جنب مع التزام أقوى لبناء وتدعيم المؤسسات الديمقراطية، واحترام وتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون إلى جانب تقديم الخدمات العامة بشكل فعال وعادل. ولتحقيق الأهداف الإنمائية الواردة في الألفية، يتعين على الحكومات أن تضع إطارا تنفيذيا يبين جدول الأعمال الشامل لدى كل بلد. وأضاف قائلا إن خطة الأعمال لدى مختلف شركاء التنمية، مثل استراتيجية المساعدات القطرية التي وضعها البنك الدولي وإطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية، يمكن أن تركِّز بعد ذلك على الكيفية التي يمكن بها لوكالات محددة أن تدعم على أفضل وجه تنفيذ استراتيجيات الحد من الفقر على المستوى الوطني ومساعدة البلدان النامية على إحراز تقدم جيد صوب بلوغ الأهداف.

٧٦ - وبعد أن أشار إلى الشراكات بوصفها من المكونات الأساسية في مكافحة الفقر، قال إن الاتحاد الأوروبي مصمم تماما على متابعة التزاماته بمقتضى الأهداف الإنمائية الواردة في الألفية وتوافق آراء مونتيري لدعم جهود البلدان النامية بإزالة الحواجز التجارية، والتوسع في تخفيف الدين وزيادة المساعدات الإنمائية. وفي الواقع، حقق أربع دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي والنرويج بالفعل هدفا متفقا عليه دوليا وهو بتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من إجمالي الدخل القومي

للمساعدات الإنمائية الرسمية. زيادة على ذلك، فإن الاتحاد الأوروبي قطع التزاما جماعيا بتخصيص نسبة ٠,٣٩ في المائة في المتوسط من إجمالي الدخل القومي للمساعدات الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠٠٦ وقطع التزاما فرديا بنسبة ٠,٣٣ في المائة.

٧٧ - وفيما يتعلق بالتمويل الابتكاري، قال إن الاتحاد الأوروبي يؤيد الإعلان الذي أصدره رؤساء الدول والحكومات ورؤساء المنظمات الدولية وقادة المجتمعات المدنية واعتمد في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ في الاجتماع الذي عقد في الأمم المتحدة. وبعد أن أشار إلى إعلان روما بشأن التنسيق والذي اعتمده المنتدى الرفيع المستوى المعني بالتنسيق في شهر شباط/فبراير ٢٠٠٣، قال إن الاتحاد الأوروبي يواجه التحدي الخاص بوضع خارطة طريق، بالتشاور مع شركاء التنمية الآخرين، وذلك لتحسين التنسيق والحد من تكاليف المعاملات، بما في ذلك استعمال النظم الوطنية على أفضل وجه، وهو ما يمكن أن يساعد أيضا على تحسين الإدارة الرشيدة وتعزيز تقديم الخدمات العامة.

٧٨ - وأردف قائلا إن الاتحاد الأوروبي ملتزم بقوة بمكافحة الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وبتدعيم الأشخاص المصابين به. وتشير الاتجاهات الحديثة السائدة في انتشار المرض والوفيات أن عدد الناس الذين يعيشون مصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز قد تزايد من ٣٥ مليون في سنة ٢٠٠١ إلى ما يزيد على ٤٠ مليون في الوقت الحاضر، ونصفهم من النساء والأطفال. كما أن انتشار الوباء بين النساء والفتيات اللاتي تتراوح أعمارهن من ١٥ إلى ٢٩ في الجنوب الأفريقي قد بلغ مستويات مفزعة، فهو ضعف نسبة الرجال والأولاد في نفس الفئة العمرية. وقال إن التفاوتات بين الجنسين تركت الكثير من الفتيات والنساء في البلدان النامية عرضة إلى الإيذاء، وهن في كثير من الأحيان غير قادرات على التغلب على مشكلة ممارسة الجنس بطرق سليمة أو رفض الجنس غير المرغوب فيه. ويجب معالجة البعد الجنساني الخاص بالإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من خلال استراتيجيات ابتكارية وتدابير وقائية خاصة. ونظرا لأن الوباء له آثار طويلة الأجل، يلزم زيادة التأكيد على الريادة والشراكة على المستويين العالمي والوطني وعلى توافر الموارد الوافية بالغرض لمكافحته.

٧٩ - واستطرد قائلا إن الاتحاد الأوروبي ملتزم تماما بتنفيذ برنامج عمل القاهرة، الذي يوضح الغايات والأهداف في مجال الصحة والحقوق الخاصة بالجنس والإنجاب، وملتزم إزاء التحديات التي تحدث مستقبلا في تنفيذ هذا البرنامج الذي يتطلب جملة أمور، من بينها التزامات بتدعيم الشراكات بين الأطراف العامة والخاصة. ويعالج البرنامج الحاجة الملحة لزيادة الموارد. واختتم قائلا إن عام ٢٠٠٥ سيكون عاما حاسما، وخصوصا فيما يتعلق بأفريقيا بسبب عمليات الاستعراض القادمة لبرنامج عمل بيجين وبرنامج عمل كوبنهاغن الذي يتلازم مع الاستعراض الشامل لإعلان الألفية والأهداف الإنمائية الواردة في الألفية. وقال إن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يتطلب عمليات تشاركية أوسع نطاقا ومؤسسات أقوى واستثمارات مركَّزة في المرافق الاقتصادية والاجتماعية ويتطلب موارد محلية وخارجية أكبر.

٨٠ - **السيد شودري** (وكيل الأمين العام والممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية): قال إن التقرير الحالي الذي أعده الأمين العام بشأن تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (A/59/326) يتناول بشكل مستفيض مساهمة الائتمانات الصغيرة في القضاء على الفقر. وفي عام ٢٠٠٣، ووفقا للتقديرات، أتيح لما يزيد على ٦٧ مليون شخص من الفقراء وذوي الدخول المنخفضة سُبل الحصول على التمويل الصغير، وما يبلغ ٧٠ بلدا أتيحت لها برامج ناشطة في مجالي

الائتمانات الصغيرة والتمويل الصغير. وتبيِّن تجارب أقل البلدان نموا أن الائتمانات الصغيرة والتمويل الصغير كانت أدوات فعالة للحد من وطأة الفقر وتقوية قدرات الناس وخاصة النساء. وعلى سبيل المثال، فإن بنك غرامين، وهو أكبر مورِّد في العالم للائتمانات الصغيرة، لديه في بنغلاديش ١ ٣٠٠ مكتب فرعي فيما يزيد على ٤٦ ٠٠٠ قرية، تخدم ٣,٨ ملايين من العملاء، ونسبة ٩٦ في المائة منهم من النساء. وقد صرف قروضا تبلغ قيمتها ٤,٥ بلايين دولار.

٨١ - ومضى قائلا إن بنغلاديش قد أدرجت الائتمانات الصغيرة في استراتيجيتها الوطنية الخاصة بالتنمية وقد سُجلت قصص نجاح مماثلة في بنن وبوليفيا والبوسنة والهرسك ونيبال وساموا. ويمكن للائتمانات الصغيرة أن تكون أيضاً أداة فعالة في زيادة القدرات الإنتاجية للمجتمعات المحلية، حيث أنها تعزز نمو الأسواق المحلية وتخلق وظائف. واستدرك قائلا إن عدم كفاية البيئات السياساتية الرقابية، ورداءة سُبل الحصول على المعلومات وضعف القدرة البشرية والمؤسسية المتعلقة بالائتمانات الصغيرة تحد بشدة فرص الحصول على الائتمانات الصغيرة. وفي معظم أقل البلدان نموا، تكاد لا تتجاوز معدلات التغلغل نسبة ١ في المائة.

٨٢ - ومضى قائلا إن الائتمانات الصغيرة لا ينبغي النظر إليها باعتبارها الأداة الوحيدة للحد من الفقر، رغم تأثيرها الكبير في ظروف الفقر المدقع. ويمكن تحقيق إمكانياتها الضخمة فحسب بالاقتران مع تدخلات أخرى مثل برامج الحماية الاجتماعية، ونُظم العمالة بأجر والتدريب. وقد خلصت دراسات كثيرة إلى أن الاعتمادات الصغيرة تؤدي إلى تمكين المرأة وزيادة الثقة بنفسها ومكانتها في المجتمع المحلي. وفي هذا المجال، فإن السنة الدولية للاعتمادات الصغيرة تخلق فرصة فريدة لتحسين الوعي وتقاسم المعرفة عن أفضل الممارسات والدروس المستفادة في الاعتمادات الصغيرة والتمويل الصغير. وتتوفر للاعتمادات الصغيرة إمكانات ضخمة فيما يتعلق بالأمن الإنساني في أقل البلدان نمواً. وفي الواقع، تعتبر الائتمانات الصغيرة بالنسبة لهذه البلدان أكثر من مجرد أداة للتنمية، إنها وسيلة حيوية لإدرار الدخول، والاندماج الاجتماعي وتقوية القدرات.

٨٣ - وبخصوص موضوع المرأة في التنمية، قال إنه يلاحظ أن التفاوت القائم على الفوارق بين الجنسين وهو يتبدى أكثر ما يكون في أقل البلدان نمواً حيث ازدياد الطلب على عمالة المرأة، وخصوصا في المناطق الريفية، إنما يساعد على تفاقم تهميش المرأة. وقال إن الافتقار إلى الموارد الإنتاجية مثل الأرض والائتمانات والتكنولوجيا المناسبة وأساليب الإنتاج القائمة على المعرفة والأسعار المنصفة للبضائع، يعرقل تمكين المرأة. وتساهم الأحوال الاجتماعية-الاقتصادية في أقل البلدان نموا إلى حد كبير في إضفاء الطابع الأنثوي على الفقر. وقد تعقدت هذه الحالة بانتشار الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بين النساء والفتيات. وفي هذا المجال، من شأن زيادة الفرص للحصول على التعليم والتدريب والائتمان والمعلومات من شأنه أن يحسن الأحوال الاقتصادية وييسر تمكين المرأة ويسهم في الرفاه الأسري والمنزلي. ولا يزال كثير من أقل البلدان نموا الخارجة من الصراعات تعتمد على المرأة في توفير الدعم المنزلي الأساسي وكذلك فيما يتعلق بالرفاه الاقتصادي للعائلات والأسر المعيشية. ولهذا، فإن اندماج المرأة في جهود السلم والأمن كفيلة بتحسين الأهداف العريضة لحسم الصراعات واستتباب السلام في حالات ما بعد انتهاء الصراعات.

٨٤ - **السيد المحمود** (قطر): تكلم بالنيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين، فأعاد التأكيد على المساهمة الممكنة الهامة لصندوق التضامن العالمي في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وخصوصا هدف الوصول بحلول عام ٢٠١٥ إلى النصف في نسبة الناس الذين يعيشون على ما يقل عن دولار واحد في اليوم. وفي هذا المجال، قال إنه يرحب بالاجتماع التمهيدي

المعقود يوم ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ للجنة الرفيعة المستوى لصندوق التضامن العالمي، وهو اجتماع يأمل الفريق أن يشهد بداية تشغيل ذلك الصندوق. وقد جرى تشخيص التضامن في إعلان الألفية بوصفه إحدى القيم الأساسية والعالمية التي ينبغي أن تؤكد على العلاقات بين الشعوب في القرن الحادي والعشرين. ووفقا لذلك فإن مجموعة الـ٧٧ والصين سوف تقترح في مشروع قرارها بشأن هذه المسألة أن يعلن يوم ٢٠ كانون الأول/ديسمبر من كل سنة يوما دوليا للتضامن الإنساني.

٨٥ - وأضاف قائلا إن مصادر التمويل الابتكارية يمكن أن تؤدي دولارا هاما في مكافحة الجوع والفقر وهو لذلك يرحب باجتماع زعماء العالم لمكافحة الجوع والفقر الذي انعقد في نيويورك يوم ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. وأضاف إن مجموعة الـ٧٧ والصين، بعد أن أدركت الدور الحاسم للائتمانات الصغيرة والتمويل الصغير في القضاء على الفقر وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين الفئات المعوزة والمجتمعات الريفية النامية، حث الحكومات على تيسير التوسع في مؤسسات الائتمانات الصغيرة والتمويل الصغير لخدمة الطلب الكبير غير المستوفي التماسا للخدمات المالية بين الفقراء، بما في ذلك إزالة العقبات المؤسسية والرقابية وتوفير حوافز لمؤسسات التمويل الصغير.

٨٦ - واستطرد قائلا إن تقدم المرأة في جميع أنحاء العالم، وخصوصا في البلدان النامية يواجه بالعراقيل من التفاوتات الاقتصادية المتوسعة ومن البطالة وارتفاع مستويات الفقر، وتضاعف من شدتها العولمة وتحولات اقتصادية عالمية أخرى. وما زالت النساء لا تتوفر لهن سُبل الحصول على الموارد المالية مثل الائتمان والقروض. وفي بعض البلدان، فإنهن يفتقرن إلىالمساواة في حقوق الملكية، وما زلن يتقاضين أجورا ومرتبات أدنى من الرجال. وفي حين فتحت العولمة طائفة متنوعة من الفرص الجديدة للمرأة، حدث في البلدان التي عملت آثار العولمة على زيادة الفقر فيها وتركت النساء بحقوق محدودة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية أو السياسية، أن أصبحت الهجرة الدولية خياراً حيوياً لهن لتحسين حالاتهن الاجتماعية والاقتصادية. وفي هذا المجال، تساهم المهاجرات في التنمية الاقتصادية لبلدان المقصد وبلدان الأصل على السواء، بينما يواجهن مخاطر أكبر تتسم بالتمييز والاستغلال والإيذاء أكثر من المهاجرين الذكور. وبناء على ذلك فإن مجموعة الـ٧٧ والصين ترغب في أن تحث على أن تؤخذ الأبعاد الجنسانية للهجرة الدولية في الاعتبار في سياق النساء المهاجرات في التنمية.

٨٧ - وفيما يتعلق بالتعاون في ميدان التنمية الصناعية، فإنها مصدر حيوي للتكنولوجيات الجديدة والابتكار التكنولوجي. ويمكن للتنمية الصناعية أن تيسر خلق مهارات جديدة وهامة ويمكن أن تشعل فتيل التغيُّر المؤسسي اللازم للطرائق الحديثة للإنتاج وكذلك تولِّد المبادرات الخاصة بإقامة المشاريع. ويمكن للتصنيع الناجح عندئذ أن يؤدي دوراً رئيسياً في خلق فرص العمل وكذلك في خلق وظائف تدفع لها أجور أعلى، بما يتصدى في النهاية لمسألة القضاء على الفقر. وفي هذا المجال، فإن تعزيز المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من خلال التدريب والتعليم والارتقاء بالمهارات، مع التركيز بصفة خاصة على الصناعة الزراعية لتوفير مجالات للرزق في المجتمعات المحلية الريفية، لا تزال مسألة حرجة لكثير من البلدان النامية.

٨٨ - واستدرك قائلا إنه من الأمور اللازمة إدراك أهمية نقل التكنولوجيات إلى البلدان النامية كوسيلة فعّالة للتعاون الدولي بهدف تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقال إن وجود تدابير دولية ووطنية مؤاتية من أجل تصنيع البلدان النامية، مقترنة بترويج الاستثمار وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق لتمكين البلدان النامية من تحقيق هذه الأهداف يعتبر شيئا حيويا أيضا وكذلك الحاجة إلى مواصلة المساعدة

الإنمائية الصناعية الفعّالة والمنسّقة في البلدان النامية. واختتم قائلا إن الأمم المتحدة وخصوصا عن طريق منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) لها دور هام أيضا تؤديه في معالجة احتياجات التنمية الصناعية لدى البلدان النامية. وفي هذا المجال، فإن التعاون والتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة في توفير الدعم الفعّال في التنمية الصناعية المستدامة للبلدان النامية تعتبر من الأمور الأساسية. واختتم قائلاً إن مجموعة الـ٧٧ والصين ترحب بالجهود التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيدو لزيادة تعاونهما على المستوى القطري وبالجهود التي تبذلها منظمة اليونيدو لأداء دور ناشط في آليات الأمم المتحدة للتنسيق، لتحقيق تماسك أفضل بين السياسات في ميدان التنمية الاقتصادية.

٨٩ - **السيد تسانغ ييشان** (الصين): قال إن المجتمع الدولي بذل جهدا ضخما للقضاء على الفقر والجوع، بيد أنه قصّر عن بلوغ غاياته الأصلية. وقال إن من الأمور الحاسمة زيادة التركيز على خلق بيئة سياسية سلمية ومستقرة في البلدان النامية، وكذلك الحاجة إلى إدارة فعّالة لعملية العولمة. وقال إنه يمكن على أفضل وجه تحقيق المشاركة الكاملة لجميع البلدان والتوزيع العادل لعائدات العولمة، عن طريق إنشاء هياكل وقواعد منصفة وعلنية وشفافة في التجارة العالمية والاستثمار والتمويل. وفي هذا المجال، على البلدان المتقدمة النمو التزام ومسؤولية بأن تحقق ما قطعته من تعهدات فيما يتعلق بالمعونة المالية ونقل التكنولوجيا وتخفيف الديون والتبادل التجاري.

٩٠ - وأضاف قائلا إن البلدان النامية ينبغي زيادة على ذلك أن تتخذ إجراءات صارمة في تحقيق الوفاء بمسؤولياتها والتزاماتها، وأن تسعى إلى إدراج مسألة القضاء على الفقر في برامجها واستراتيجياتها الوطنية من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحديد الأهداف والتنفيذ.

٩١ - واستطرد قائلا إن هناك جانبا هاما آخر للقضاء على الفقر وهو تعبئة الجهود الرامية إلى إنشاء شراكات محلية بين المصالح التي تمثل الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والجماعات النسائية وجماعات الشباب. وعلى المستوى العالمي، ينبغي أن تركز الجهود على أهداف القضاء على الفقر والتعاون المتنوع والاستخدام الأمثل لمختلف الموارد وتحديد الطرق الكفيلة بتنشيط الدينامية في التعاون الدولي الموجه نحو القضاء على الفقر.

٩٢ - وقال إنه يشارك الرأي القائل إن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يعتَبر لازما للإسراع بالنمو الاقتصادي، الذي تعتبر التنمية الصناعية إحدى قواه الدافعة الرئيسية. وقال إنه ينتهز الفرصة ليعرب عن تقدير وفده لأعمال منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) في المساعدة على صوغ البرامج المتكاملة وإطارات الخدمات القطرية من أجل البلدان المتلقية. وأشار كذلك إلى أنه ينبغي إيلاء الاعتبار الكامل للأحوال والأولويات الوطنية في وضع تفاصيل هذه الأدوات.

٩٣ - وقال إن حكومته تولي أولوية عالية للقضاء على الفقر وتحقيق الرفاهية لجميع الشعب. ورغم أن الصين لا يزال لديها مستوى منخفض في متوسط دخل الفرد ولا تزال تواجه المشاكل والضغوط الخاصة بالتنمية غير المتوازنة، فإنها أحرزت طوال العشرين سنة الماضية تقدما ضخما في الحد من عدد الناس الذين يعيشون في حالة فقر من ٢٥٠ مليون شخص إلى ٢٠ مليون شخص، وانخفض الفقر في المناطق الريفية من نسبة ٣٠,٧ في المائة إلى نسبة ٣ في المائة.

٩٤ - واختتم قائلاً إن الصين تتمتع بتعاون مثمر في مجال القضاء على الفقر مع البلدان والمنظمات الدولية الأخرى. وفي متابعة المؤتمر العالمي لتحديد مستوى الحد من الفقر والمعقود في شنغهاي في أيار/مايو ٢٠٠٤، تقوم حكومة الصين بشكل ناشط بالأعمال التحضيرية لإنشاء المركز الدولي للحد من الفقر، الذي سوف يعمل كمنتدى لتبادل المعلومات وتعزيز بناء القدرات.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٥.